أسئلة المجتمع المدني
والدور في التحولات الديمقراطية

أ/ عبد الباري طاهر

حقيقة تصل حد البداهة التلازم بين المجتمع المدني والمجتمع المدني! فإذا كان المجتمع المدني معطى من معطيات المدنية التي هي بنت تطور العمران البشري كادراك مؤسس علم الاجتماع ابن خلدون فان هذه المدينة هي الرحم الولود التي تناسلت منها وبها قيم الثورة والحرية والديمقراطية وإبداع القصة والمسرح والرواية.

كان للعرب كغيرهم من الأمم مدينتهم وقد أنجبت المدينة العربية حضارة إنسانية رفدت الحضارة والثقافية العالمية وأثرت فيها وتأثرت بها.

لقد أنجبت المدينة العربية: بغداد، دمشق، القاهرة، فاس، تونس، صنعاء، مراكش، طرابلس، القدس الف ليلة وليلة، والمقامة وخيال الظل وعرفت في الماضي ألواناً من التحضر والتمدن والإبداع وصل الى مختلف مناحي الأرض واسهم بنصيب في حضارة العصر وثقافته كما أن هناك مشترك بين الحضارات والفكر الإنساني القائمان على التنوع والتعدد والتجاور والتكامل

وهناك سمات خاصة بكل مجتمع وأمة أو شعب.

ولعل من أسوء مايصاب به التفكير البشري هو دعوى المركزية والمغالات في التميز والخصوصية ومنطق الاستعلاء والأسبقية.

ان منطق الثنائية والأسبقية : المادة ام الوعي، الصراع أم الحوار الدجاجة أم البيضة ومثل هذا التفكير الشكلي والعقيم تجاوزه هيراقليطس منذ فجر الفكر الفلسفي اليوناني "انك لاتستحم في النهر مرتين" صحيح ان التمدن قديم، ولكن التحول الى مجتمع مدني قد ارتبط بالثورة الصناعية وبالانقلاب الاجتماعي الشامل الذي شهدته أوروبا في القرن السابع عشر.

في منطقتنا العربية كان الغزو الاستعماري بداية التفتح والتلاقي مع العصر الجديد بأفكاره وتياراته المختلفة ويقدم المؤرخ عبدالرحمن الجبرتي في كتابة المهم "عجائب الآثار في التراجم والأخبار" صوراً داهشة لاجتياح جيش نابليون لقاهرة المعز. ودخول الخيالة الفرنسيون إلى صحن الأزهر الشريف وانبهار فقهاء الأزهر ورجال دولة المماليك وبالمنجزات والمخترعات العصرية التي لم يسبق أن شاهدوها او حتى سمعوا بها ويقدم الشيخ حسن العطار شيخ رفاعة رافع الطهطاوي في شهاداته الكثيرة عن هذه الانجازات العلمية التي جاءت بها الحملة الفرنسية وفي مقدمتها المطبعة.

وفي المغرب العربي يقدم الباشا خير الدين التونسي أنموذجا للنظام الجديد والإصلاحات التي يدعو إليها في كتابه القيم أقوم المسالك في معرفة احوال الممالك "الكتاب يتناول القضايا الاجتماعية والثقافية التي عالجها تلخيص الابريز في محاسن باريس وقد لعبت هذه الكتابات في القرن التاسع

عشر ومطلع القرن العشرين دور مهما في التأسيس للتطورات التي عبرت عنها ثورة عرابي وظهور تيارات الدسترة والتحرر في المنطقة العربية كلها وقبل ذلك إصلاحات محمد علي باشا في مصر والباشا خير الدين في تونس"

أسئلة البدايات:

عندما حدثت صدمة الاستعمار القديم لم تكن المنطقة العربية في مستوى واحد من التطور فقد كانت هناك مناطق ماتزال تعيش ما قبل عصر الدولة وقد تفككت او صال العديد من مراكز التحضر والتمدن وكانت البداية الحقيقية ظهور الطبقة الوسطى عماد الدين والثورة والتحرر ونشأت معها وبها أفكار الدسترة والمطالبة بالخلاص من الاستعمار والاستبداد في آن وكان كفاح معظم شعوب الأمة العربية موجها ضد الاستعمار الأجنبي و ادواته الداخلية وبمقدار ما كانت اللبرالية ملتبسة فقيرة وعاجزة عن تحقيق الحلم الاستقلال والحرية فقد كانت الثورة القومية هي الاخرى مزدوجة ومنقسمة واسيرة التغيير بالقوة ادى للاستهانة بالعمل الجماهيري والسياسي الى الجنوح نحو الاستبداد والإلغاء.

التغيير من اعلى وبالقوة "الانقلاب العسكري" أو حرب التحرير رغم جوانيه الايجابية الاساسية أدى إلى العداوة مع السياسي وإقصاء الديمقراطي الموصوم بالعمالة.

في اليمن نشأت مؤسسات المجتمع المدني متأخرة فالوطن المشطور ظل موحدا في الوعي والثقافة والمصالح الاقتصادية فقد ظلت عدن العاصمة الاقتصادية لليمن كلها عاملان لعبا دور البطولة في نشأت "مؤسسات المجتمع

المدني" فبعد الحربين الكونيتين نمت وتزايد دور الطبقة الوسطى خصوصا في عدن، تعز، صنعاء، الحديده، وتزايد دور المهاجرين في شرق آسيا وأفريقيا وبدأت البعثات العسكرية إلى العراق، والطلابية إلى لبنان ومصر في العاصمة التجارية عدن نشأت نواه الطبقة العاملة الموحدة فالطبقة العاملة موحدة بكل المعاني والمهاجرون وبالتالي التجار والمصالح التجارية مترابطة وإذا كانت الأحزاب السياسية الحديثة:البعث، القوميون العرب الماركسيون قد نشؤا موحدين فان الحزبين التقليديين الرابطة والأحرار كانت منسقة ومتوافقة في أهدافها وشعاراتها وتوجهاتها السياسية ولكنها ليس موحدة المطالب الديمقراطية والسياسية كانت تربط عميقا بين الدسترة والاستقلال فالربط بين الرجعية والاستعمار والخلاص منهما كانت سمة عامة ومشتركة في المنطقة العربية كلها

دارسوا نشأت المجتمع المدني في اليمن يشيرون الى ظهور الجمعيات الخيرية والتعاونية في مدن حضرموت في الثلاثينات وكانت الثلاثينات والأربعينات بداية تكونون النوادي الثقافية والأدبية في عدن وتعممت تجربة التعاونيات في عدن وتعز والحديدة

صدور مجلة الحكمة في صنعاء ٣٨-١٩٤١ مؤشرهم لبزوغ فجر الاجتهاد الديني والتجديد والإحياء الأدبي والفكري في العاصمة المغلقة صنعاء وقد لعبت المجلة دورا رائعا في دعوات الإصلاح السياسي والإحياء والتجديد وفي عدن أعلن عن تكوين حزب الأحرار ١٩٤٤ والجمعية اليمنية الكبرى ١٩٤٦ وبرزت الصحافة العدنية قناة الجزيرة ١٩٤١ وصوت اليمن ١٩٤٦ والنقابات العمالية وتزايد نفوذ المهاجرين والتجار والطبقة الوسطى والمثقفون والأدباء

الداعين للدسترة وخروج المستعمر البريطاني وكانت حركة ٤٨ الدستورية في صنعاء معطى من معطيات التأثير المتزايد للمجتمع المدني على الحياة العامة

هزيمة ٤٨ والقمع الدامي الذي أعقبها قد فتح بابا آخر غير التطور الديمقراطي وفي الجنوب ورابطة الطلاب في القاهرة بدأت مؤسسات المجتمع المدني: الأحزاب والجمعيات والنقابات والصحافة والنوادي الثقافية الربط العميق بين الاستبداد والاستعمار والمطالبة برحيلهما معا فنشأت المطالب السياسية مترابطة مندعمة بمطالب التحرر الوطني والاستقلال. الضباط الأحرار الصغار الأتون من مدرسة الأيتام والمدرسة الثانوية والمتوسطة والمنتمون غالبيتهم للاتجاهات القومية وبالأخص حزب البعث العربي الاشتراكي هم من قام بتفجير ثورة سبتمبر ٦٢ وامتد الحريق الثوري إلى مختلف مناطق اليمن ولم تمض عدة شهور حتى تفجرت الثورة في جبال ردفان لتمتد فيما يشبه حرب المدن إلى عدن مركز الإدارة والقاعدة البريطانية وكان للدعم القومي المصري بخاصة والقومي العربي بعامة اثر عميق في انتصار الثورة اليمنية سبتمبر ٦٢ وأكتوبر ٦٣ التي حظيت أيضا بدعم ومساندة المعسكر الاشتراكي وحركات التحرر الوطني حينها

وكما جرى في الثورة القومية جرى في اليمن من تغيب السياسي المطالب الاجتماعية والديمقراطية فلا صوت يعلو فوق صوت المعركة فخفت صوت السياسية بمقدار تصاعد أصوات المدافع التي استمرت قرابة ثمانية أعوام في الشمال واتخذت طابع الدورات الدموية في الجنوب

كانت الوحدة الانجاز الأعظم بمثابة مصالحة وطنية شاملة بين الاتجاهات المختلفة والاتجاهات السياسية المتصارعة والقبائل والمناطق

ومختلف الشرائح والفئات والاهم إن الحدث الرائع قد تحقق عبر التحاور الديمقراطي والإقرار بالحريات السياسية والديمقراطية وإطلاق هذه الحريات إلى مدى بعيد فقد سمح للأحزاب السياسية السرية بالإعلان عن نفسها بل ان الوحدة قد تحققت بين المؤتمر الشعبي العام "التنظيم العلني" ذي الاتجاهات الفكرية والسياسية المتعددة وبين الحزب الاشتراكي الدولة وامتداده السري والمحضور في الشمال وصدرت عشرات الصحف وتأسست الأحزاب الجديدة والنقابات فإذا كانت الثورة اليمنية نفسها معطى من معطيات المجتمع المدني فان الوحدة اليمنية كانت الديمقراطية وسيلتها وغايتها في من فقد تحققت بالديمقراطية وأصبحت وسيلتها وشرطها وغايتها فالوحدة لم تصنعها القوة ولاحرب تحرير وطني وان تحققت عبر النضالات السياسية الديمقراطية والتحاور السلمي بين أهم أداتين سياسيتين هما: المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني وجعل بيان ال ٣٠ من نوفمبر ٨٩ واتفاقية الوحدة مايو ٩٠ الحريات السياسية وحرية الرأي والتفكير والتعبير والاعتقاد المدماك الأساس لهذه الوحده وجاء دستور دولة الوحدة ليجعل الأساس الذي تقوم عليه الدولة الجديدة هو التعددية السياسية والفكرية والحزبية واستقلال العمل النقابي والحريات الصحفية

حرب ٩٤ رغم أنها لاتزال تختصم من هذه الحريات وتلتف عليها إلا أنها لم تستطع القضاء عليها نهائيا لأنها الأساس الذي قامت عليه وبه الدولة وإلغاؤها يعني الانقلاب الكامل على هذه الوحدة وطبيعتها وهو مالا يقبله المجتمع اليمني ولا المجتمع الدولي والتزام اليمن وتعهداتها واحتياجها للدعم والمساعدة لمتبيض صفحتها . الميزة الرائعة والعظيمة في المجتمع اليمني إن

إرادة وطموح مواطنيه غالبا ما تتقدم على الحكم فالحلم بانتصار الثورة سبتمبر وأكتوبر كانت عنوان الثلاثينات والأربعينيات وتحقق الحلم في الستينات وكانت الوحدة حلم وهدف كفاح الحركة الديمقراطية منذ نشأة مؤسسات المجتمع المدني : الأحزاب والنقابات والصحف أن المهام المنتصبة أمام الشعب اليمني بعامة ومؤسسات المجتمع المدني بخاصة هي بناء دولة عصرية ديمقراطية وحديثة وتوسيع هامش الحريات وتزكية الرأي العام والتصدي للفساد والاستبداد إن مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي ومنها اليمن هي أداة التغيير فهي مطالبة بمواجهة تفكيك الدولة القطرية وبروز اتجاهات ماقبل عصر الدولة : القبلية والطائفية والجهوية. مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي تواجه مخاطر مركبة ومزدوجة ومتداخلة فهي تواجه الفساد وعنف السلطات الضعيفة والمتآكلة فاقدة الشرعية وتواجه في الوقت نضعه الاستبداد الديني حتى وهو في المعارضة كما تواجه الاستبداد السياسي والأخطر ان الاستبداد الديني والسياسي وهما او يتحالفان او يقتتلان إنما يستهدفان الحريات ومؤسسات الحداثة والديمقراطية المأزق إن يزاود كل منها على الاخر في الأكثر جدارة وجدية في حماية الدين والدفاع عن المقدس ويكون التصارع دائما حول احتكار الدين فشل الدولة القطرية وراثية كانت او جمهورية أو جملكية في برامج التنمية وتجديد الشرعية والتحديث يدفعها الى المزيد من الاحتكام للعنف وتدمير المجتمع وتفكيك مؤسساته الوطنية والاستناد اكثر فأكثر إلى قوى ما قبل عصر الدولة وغرس النزاعات القبلية والدينية والجهوية وحتى الأسرية.

لكي تضطلع هذه المؤسسات المدنية بدورها لابد من التمييز بين المجتمع

المدني والأهلي، فالقبيلة كجزء رأس من المجتمع الأهلي أهم عائق أمام الاندماج الوطني وبناء دولة العصر الحديث وانتصار الديمقراطية والحداثة ثم ماذا يبقى من المجتمع المدني إذا نزع منه سلاح السياسة كما يرى البعض؟! فالأحزاب السياسية جزء أساسي من المجتمع المدني أداة التحديث والتغيير وإذا كانت هذه الأداة الجبارة هي صانعة الدولة الأوروبية الديمقراطية والحديثة فان وظيفتها في المجتمع العربي أكثر خطورة وتعقيداً فهذه الأداة لم تخلق الدولة الوطنية وإنما هي مقدمة عن مقدماتها ومعطى من معطياتها ونشأت كمقدمة لها وفي ظلها ورعايتها لذا تكون في حالات كثيرة جزءا من آلية الدولة ومرتبطة بمجمل سياساتها وتوجهاتها وهو مايطرح أهمية الاستقلالية والديمقراطية من الصعوبة بمكان ان لم يكن مستحيلا قدرة هذه الأداة على فرض الدمقرطة والتغيير في مجتمعها ان الم يكن هي ديمقراطية مستقلة وكفؤه ومن هنا فان ابنة الدولة والأداة الوحيدة المراهن عليها الدمقرطة والتحديث والإصلاح وإذا كانت اللبرالية في الماضي قد راهنت بسذاجة كبيره على نوايا المستعمر القديم فان المطلب الأهم حاليا ادراك أن المستعمر الجديد المحتل لامصلحة له في الإصلاح او التغيير وان روابطه العميقة مرهونة بالفساد والاستبداد والعودة بالمنطقة الى عصر ماقبل الدولة والنموذج العراقي والتحالفات في لبنان وما يجري في دارفور والصومال برهان قاطع لمثل هذه التحالفات الراعبة كما انه ليس عليها ان تتدثر بعباءة مقولة التناقضات عند ستالين وماو ان صيغ الجبهة الوطنية الاستبدادية النموذج العراق وسوريا او التحالف مع المستبد الداخل في مواجهة الاجنبي وهو منطق قبائلي لامعني له في زمن تماهت معه وتداخلت فيه مصالح حدود الداخل

والخارج وأصبح الاستبداد الداخلي صورة من صور الاستعمار وجزءاً من تحلفاته الدولية وامتداداً لمصالحه الإستراتيجية والكونية لم تقطع الدولة القطرية الثورية الحبل السري بمجتمع ماقبل عصر الدولة واسهم الصدام بينها والتيارات السياسية الحية: اللبرالية والإسلام السياسي والتيار الماركسي الى المزيد من تقوية روابطها القبلية والطائفية والمناطقية.

هزيمة ٦٧ أسقطت ورقة التوت وكشفت الخلل الكبير في طبيعة هذه الدولة وعدم جدية توجهاتها ومدى فداحة العداء للعمل السياسي والجماهيري، وخطورة التصارع مع الاتجاهات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وتهميشها بل تدحينها وقمعها وإذا كان تغيب الجماهير والنيابة عنها قد أسهم في الهزيمة فان العجز عن حماية السيادة والاستقلال وعن تحقيق التنمية الشاملة والتحديث وبالتالي تآكل الشرعية كلها دفعت وتدفع إلى الإيغال في الفساد والاستبدال والارتهان للاحتلال الأجنبي لتدمير المنطقة مقابل حفاظها على عروشها.

هناك خط راجع في كل الاتجاهات الفكرية والسياسية فإذا كانت الدولة القومية تتراجع الآن إلى القبلية والطائفية والأسرية حتى في أكثر مراكز الأمة العربية تحظراً وتمدنا فان الاتجاهات الاسلاموية التي بدأت بالطهطاوي وابن عاشور والالوسي وابن الامير الشوكاني وابن باديس والكوالبي والافغاني ومحمد عبده قد تراجع الى رضا والبنا فقطب وصولا إلى التفكير والهجرة والجهاد والجماعات الإسلامية او السلفية وتعود الاتجاهات القومية أو بالأحرى تتخلى عن نزعتها العلمانية والعقلانية وتقترب من الاتجاهات الشوفينية والعرقية والإسلام السياسي الراجع هو الأخر أما

االماركسية فقد أصيبت بما شبه العقم وتحولت الى مايشبه حائط مبكى وتفتقر إلى التجديد وفهم طبيعة العصر والتخلي عن امتلاك الحقيقة شان الإسلام السياسي محتكر فهم وتوظيف المقدس وتحويل أداة التحليل المادية والجدلية إلى معتقد وطوطم والمأزق أن كل هذه الاتجاهات لم تقم بالنقد الكافي لتجربتها كما أنها أيضا قد غيبت الديمقراطية والحوار داخل هذه المؤسسات المدنية مع أطرها ومع الأخر المختلف فتعميق الحوار والقبول بالمختلف والدفاع عنه هي الحرف الأول في أبجدية عمل هذه المؤسسات الديمقراطية فهي كأداة تحويل وتغيير ودمقرطة مجتمعية بحاجة إلى تجسيد هذه القيم داخلها والاستقلالية لن تكون عن الحكم بل ايضاً عن الأحزاب السياسية بما في ذلكم المعارضة السياسية وهذه المؤسسات لن تكتسب مصداقيتها إلا بمقدار استقلالها عن الأحزاب كلها حاكمة ومحكومة والدفاع عن حقوق الإنسان بقطع النظر عن لونه ودينه وطائفته وانتمائه .

بسهولة يدرك المتابع أن المنطقة العربية لم تتوحد في تاريخها الطويل كما هي متوحدة الآن من حول رفض الإصلاحات والعجز المشترك عن التجديد والبناء وإدارة الظهر لتيارات العصر الحديثة ورفض التعدد الفكري والسياسي والحزبي واستقلال مؤسسات المجتمع المدني وإلحاقها بأجهزة الدولة التابعة وتتشارك كلها في مصادرة الحريات وقمع الرأي الأخر والتواطؤ مع المحتل والتشارك معه في الحرب ضد إرادة الأمة وحتى ضد بعضها مقابل الحماية والبقاء لا يمكن مواجهة هذا التشارك البشع، والمعمد بالدم إلا بتشارك مؤسسي المجتمع المدني داخل كل قطر عربي، ثم التنسيق فيما بينها في المستوى القومي والدولي.

مؤسسات المجتمع المدني العربية لا تواجه سؤال الديمقراطية على خطورته وإنما تواجه أيضا تحديات انهيار الكيانات المأزومة في أكثر من قطر وتواجه مخاطر الفتن والحروب الداخلية وتزايد الإرهاب والعنف الذي تنشره وتمارسه الدولة العظمى أمريكا والدولة الصهيونية العنصرية ويترافد مع عنف الأنظمة الفاسدة والمستبدة وتيارات التكفير والتخوين وهي مطالبة بمواجهة ذلك في أن تجد هذه المؤسسات المدنية نفسها أمام نظام عربي لايقبل بهذه المؤسسات وينظر إليها كرجس من عمل الشيطان وإنما أن يقبل بها ولكن لكيانات شكلية لا تقوى على بناء وقيادة ديمقراطية ورأي عام يتحدى الفساد والاستبداد وعليها انتزاع الاستقلالية والديمقراطية لنفسها ولمجتمعاتها في أن وبمقدار استحالة دمقرطة المجتمع بأدوات غير مستقلة ولا ديمقراطية فانه بالقدر نفسه يستحيل بناء ديمقراطية بدون مؤسسات مجتمع مدني حرة وديمقراطية ومستقلة.